نستطيع أن نديره. إن صنع الثروة وصنع ادارتها جزء من عملية. ونحن لم يكن لدينا من قبل مثل هذه العملية. فالثروة أتت من الأرض. وهكذا، فنحن نملك نتيجة بدون سبب»[٨].

ما الذي ينطوي عليه كل هذا بالنسبة لمستقبل صادرات الاوبك واسعارها؟ ان الدول المصدرة للنفط، التي تواجه الهبوط المؤكد في احتياطياتها، وعائداتها الفعلية، تدرك ان معدل استغلالها لمصادر نفطها، والطريقة التي تنفق فيها عائداتها، تزداد حراجة. ان العديد من هذه الدول تتساءل، منذ فترة، عما اذا كان في امكانها ان تقيم لنفسها اقتصاداً غير نفطي في الوقت المحدد المتيسر. ولا بد أن عليها ان تفكر في البديل الذي يوجب ابطاء برامجها التنموية، كما تفكر في الانفاق الباذخ والمشتريات العسكرية. إن تخفيض الانفاق سيمكنها من مد أمد احتياطي نفطها عن طريق تخفيض الانتاج. وكسب الوقت للتخطيط من اجل مستقبل مضمون لاقتصادياتها، من خلال التصنيع الممكن، والنمو المتوازن، إضافة الى الحصول على العائدات من الاستثمارات الأجنبية. إن الكويت، في الواقع، تقوم بهذا العمل: فانتاجها انخفض من أعلى مستوياته في الستينات، والذي بلغ ثلاثة ملايين برميل يومياً، الى اقل من مليوني برميل في السنوات الاخيرة. واسست الحكومة «صندوقاً للاجيال المقبلة» تذهب اليه نسبة ١٠٪ من كل عائدات الحكومة. وان الاستثمار الاجنبي في الكويت يغطي الآن جزءاً جوهرياً من مجمل ثمن الواردات.

إن المستقبل قد يشهد انتاجاً أقل للنفط في دول الاوبك وانفاقاً اقل على الواردات. غير أنه من الصعب فهم كيف ان بعض اعضاء المنظمة يحاولون ان يدفعوا اسعاراً اعلى مقابل اسهم زيادة في السوق، عندما تكون القضية هي تخفيض معدلات الانتاج[٩].

وحتى في هذه الحال، فان العديدين قد تكهنوا بأن اوبك سوف تتفكك، «كجميع الاحتكارات» وان اسعار النفط ستنخفض بشكل حاد الى ما هو أقل من عشر دولارات للبرميل الواحد. فمثلاً، اعتقد البروفيسور ام. ادلمان من مؤسسة MIT أن هناك ما يكفي من النفط بسعر ١٢ ــ ٢٠ سنتاً للبرميل لتلبية حاجات العالم لمدة ١٥ سنة، وأن تكاليف الانتاج تشكل ضغطاً على الاسعار، وان الأسعار على المدى الطويل ستتجه الى الهبوط، رغم الضغوط المضادة التي كانت تمارسها الشركات والتي تمارسها الحكومات حالياً[١٠]. ويزعم البروفيسور دبليو. دي نوردهوس، من جامعة ييل، ان سعر سبعة دولارات للنفط الخام هو اعلى باضعاف المرات مما يصفه بالمستوى «المقبول» و«الكافي»[١١]. ويتوقع البروفيسور حاييم ــ بن شاهار من جامعة تل ــ أبيب، انه اذا ما رفعت اوبك اسعار نفطها فوق ١٢ دولاراً للبرميل، فان الطلب «لا بد أن يتلاشى» بحلول العام ١٩٩٠[١٢]. وأخيراً، فان البروفيسور بي. إيكو قال ان اوبك ستتفكك بحلول العام ١٩٧٩، لان مزور ست سنوات على رفع السعر أربع مرات «يتطابق مع نهاية الفترة التي يمكن للمنظمة عادية الكفاءة ان تعيشها»[١٣].

لكن، اعتماداً على النماذج الاقتصادية السابقة، فان هؤلاء الخبراء الاقتصاديين البارزين قد فشلوا في إدراك عدد من الوقائع المهمة وهي:

(١) أن دول الاوبك تريد للنفط ان يلعب دوراً في اقتصادياتها الوطنية؛ وهو الدور